

● أخبار قصيرة



مقترحات ماكرون لا تلبي مطالب الطلاب

رفض قادة طلاب فرنسيون مقترحات حكومية بشأن التعليم، مؤكدين مواصلة الاحتجاجات التي دخلت أسبوعها الجديد، بعدما اعتبروا الإجراءات المطروحة غير كافية لتلبية مطالبهم. وتشمل المقترحات تحديد أعداد الطلاب في بعض الفصول، وتقديم قروض لتجديد المدارس، وتعديل نظام القبول الجامعي الذي يصفه المحتجون بغير العادل، من دون إعلان رسمي عن تفاصيل الحزمة أو حجم تمويلها. وتواجه حكومة الأقلية بقيادة إيمانويل ماكرون ضغوطًا متزايدة، في ظل دين عام يقرب من ١٢٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، واتساع الاحتجاجات لتشمل نقابات عمالية ونشطاء «السترات الصفراء»، وسط غضب من الأعباء الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة.



أوروبا تحارب المنافسة الصينية بالقيود الجمركية

يتجه الاتحاد الأوروبي إلى فرض قيود إضافية على الواردات الصينية اعتباراً من عام ٢٠٢٧، تشمل قطاعات الكيماويات والآلات والأثاث، عبر تحديد حصص للاستيراد وأقصى رسوم جمركية، في خطوة تعكس تصاعد المخاوف الأوروبية من تنامي القدرة التنافسية للصناعة الصينية.

ووفقاً لما نقلته وكالة بلومبيرغ عن مصادر مطلعة، تسعى بروكسل إلى تقليص عجزها التجاري مع بكين، الذي بلغ نحو ٣٦٠ مليار يورو العام الماضي، وسط ضغوط من شركات أوروبية تواجه منافسة متزايدة من المنتجات الصينية الأقل تكلفة. وتثير القيود الأوروبية تساؤلات بشأن قدرة بروكسل على منافسة الصين عبر تطوير صناعاتها بدلاً من فرض الرسوم، التي قد ترفع الأسعار وتقلص خيارات المستهلكين. كما تخشى أوروبا ردًا صينيًا مضاداً يضر بشركاتها ويزيد التوترات التجارية.



تحذيرات دولية من مجاعة وشيكة في السودان

حدّرت عشرات الدول من التدهور المتسارع للأمن الغذائي في السودان، داعية أطراف النزاع إلى إزالة العوائق أمام المساعدات الإنسانية، وفتح الممرات البرية والجوية، خصوصاً إلى إقليم دارفور، وزيادة التمويل الدولي لتفادي كارثة إنسانية.

وأكد بيان مشترك أن خطر المجاعة خلال الأشهر المقبلة يستدعي تحركاً عاجلاً، في ظل تعثر الحصاد بفعل الحرب المستمرة منذ عام ٢٠٢٣ وموجات الجفاف.

وتسببت الحرب في نزوح أكثر من ١٤ مليون شخص، فيما يواجه ملايين السودانيين الجوع وانعدام الأمن الغذائي. كما تواجه الأطراف المتحاربة اتهامات بارتكاب انتهاكات جسيمة، بينها جرائم حرب وعمليات قتل جماعي وتجويع قسري، وسط دعوات لحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني.

لولا دا سيلفا المناصر لفلسطين لولاية رابعة..

البرازيل تواجه الهيمنة الأميركية واليمين المتطرف

الوفات/ لم يكن فوز لويس إيناسيو لولا دا سيلفا بولاية رئاسية جديدة في البرازيل مجرد انتصار انتخابي عابر، بل محطة سياسية تتجاوز حدود أميركا اللاتينية، لتضع مستقبل النظام الدولي وحدود النفوذ الأميركي وحق دول الجنوب العالمي في امتلاك قرارها المستقل أمام اختبار حقيقي. ففي مواجهة فلافيو بولسونارو، حُسمت جولة الإعادة لمصلحة لولا بنسبة ٥١,٨ ٪ من الأصوات مقابل ٤٨,٢ ٪ لمنافسه.

وتأتي هذه النتيجة في ظل مساع أميركية، خلال عهد دونالد ترامب، إلى توظيف أنقل الاقتصادي والسياسي لتعزيز النفوذ والضغط على الدول الأخرى. وهنا تبرز البرازيل بوصفها اختباراً مهماً لحدود هذه السياسة: دولة تمتلك ثروات استراتيجية هائلة، واقتصاداً مؤثراً، ومكانة محورية في أميركا اللاتينية، ودوراً فاعلاً داخل مجموعة بريكس والجنوب العالمي. ويكتسب هذا التباين بُعداً إضافياً في الملف الفلسطيني؛ إذ جعل لولا الدفاع عن الحقوق الفلسطينية ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات جزءاً من خطابه الدبلوماسي، في حين تبنى فلافيو بولسونارو موقفاً أكثر قرأً من كيان الاحتلال. غير أن قيمة المواقف لا تُقاس بحدة التصريحات وحدها، بل بمدى ترجمتها إلى خطوات سياسية ودبلوماسية وقانونية ملموسة، تساند حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتضع حداً لازدواجية المعايير. من هنا، لا يقتصر الرهان على بقاء لولا في السلطة، بل يمتد إلى قدرة البرازيل على تحويل وزنها الاقتصادي



لولا وفلافيو بولسونارو.. صراع على وجهة البرازيل

لم يقتصر التباين على السياسات الاقتصادية، بل امتد إلى اتجاه البرازيل السياسي وعلاقتها الدولية. وبينما اتهم لولا واشنطن بالتدخل في الشؤون الداخلية لبلاده، اختار فلافيو بولسونارو الاقتراب أكثر من ترامب، في تقاطع سياسي يضع البرازيل أمام مفترق طرق: إما توسيع استقلال قرارها وتنويع شركاتها، أو العودة إلى دائرة نفوذ أميركي تسعى واشنطن إلى ترسيخها.

وفي المقابل، يتبنى لولا سياسة خارجية تقوم على تعدد الشراكات، مع الحفاظ على علاقات عملية مع واشنطن وتوسيع التعاون مع الصين وروسيا ودول الجنوب العالمي.

لكن المعركة لا تُحسم في صناديق الاقتراع وحدها؛ فلاستقطاب الداخلي ما زال حاداً، والمعارضة اليمينية تحتفظ بنفوذ برلماني واسع، ما يجعل قدرة لولا على تنفيذ برنامجه اختباراً لمدى قدرته على تحويل خطاب السيادة إلى سياسات فعلية.

الثروات الاستراتيجية.. التصنيع طريقاً للسيادة

في ظل السباق الدولي المحموم على المعادن الاستراتيجية والنفط والموارد الزراعية، يفتح فوز لولا الباب أمام مرحلة تتحدد ملامحها بالسياسات التي ستعتمدها حكومته لحماية ثروات البرازيل وتعزيز استقلال قرارها الاقتصادي. فالتحدي لم يعد مقتصرًا على مواجهة الضغوط الخارجية، بل

هجوم أوسع على السكان المدنيين. وأشار إلى أن العمليات العسكرية وعنف المستوطنين والاستيلاء على الأراضي تشكّل مسارا منسقاً يستهدف الفلسطينيين. ولفت التقرير إلى أن عمليات العدو الصهيوني منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥ تسببت في موجة تهجير واسعة، إذ نزح ٣٤,١٧٦ فلسطينيًا عن منازلهم حتى آب/أغسطس ٢٠٢٦، في أكبر موجة من نوعها بالضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧. وحذّر رئيس اللجنة، سرنيفاسان موراليدار، من استمرار سقوط ضحايا فلسطينيين مع توسّع سيطرة العدو على الأراضي، ولا سيما قرب ما يُعرف بـ«الخط الأصفر» في غزة. ويعيد التقرير تسليط الضوء على خطورة الانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني، وعلى الحاجة إلى المساءلة الدولية، وحماية المدنيين، ووقف التهجير والاعتداءات الجنسية والتعذيب واستهداف الأطفال، معتبرًا أن الفلسطينيين وفق القانون الدولي.



الجنسي، وأوضح التقرير أن هذه الانتهاكات استمرت حتى بعد إعلان وقف إطلاق النار، مشيرًا إلى استهداف المدنيين الفلسطينيين، وإلى تدهور خطير في الأوضاع بالضفة الغربية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣. وسجّلت اللجنة ارتفاعًا حادًا في ضحايا الغارات الجوية الصهيونية بالضفة؛ إذ قُتل ٢٥٤

بات مرتبطاً بكيفية تحويل الموارد الهائلة إلى قاعدة للتصنيع والتنمية، بدلاً من بقائها مواد خام تُصدّر وتُركم القيمة في اقتصادات أخرى. وتتوقف ترجمة النتيجة الانتخابية إلى مكاسب فعلية على خيارات الحكومة المقبلة: توسيع التصنيع المحلي، والاستثمار في التكنولوجيا والطاقة والبنية التحتية، وفرض شروط تضمن أن تخدم الاستثمارات الثروات الوطنية وتوفر قيمة مضافة داخل البلاد. كما أن تنويع الشركات التجارية والاستراتيجية، بما فيها العلاقات مع الصين ودول الجنوب العالمي، يمكن أن يوسع هامش المناورة البرازيلي، شرط ألا يتحول تنويع الشركاء إلى شكل جديد من التبعية. وعليه، لن تكون النتيجة الانتخابية نهاية المعركة على توجه البرازيل، بل بداية مرحلة يتوقّع مسارها على قدرة حكومة لولا على تحويل التفويض السياسي إلى سياسات ملموسة تحمي الثروات، وتدعم الإنتاج الوطني، وتوسع الشركات من دون التفريط بالسيادة.

فلسطين في قلب المواجهة الدبلوماسية

يربز موقف لولا من القضية الفلسطينية بوصفه أحدًا أوضح أوجه الاختلاف بين نهجه السياسي ونهج معسكر بولسونارو. فمند العدوان على غزة، وجه لولا انتقادات حادة للعمليات العسكرية الصهيونية، ودافع عن حماية المدنيين الفلسطينيين، ورفض التعامل مع المأساة الإنسانية باعتبارها نتيجة جانبية لا يمكن مساءلة المسؤولين عنها.

وفي فبراير/شباط ٢٠٢٤، وصف ما تقوم به حكومة العدو الصهيوني في غزة بأنه «إبادة جماعية»، ما تسبب بأزمة دبلوماسية مع كيان الاحتلال، مؤكداً أن حقه في الأمن لا يبرر حرمان الفلسطينيين من حقوقهم أو تدمير مقومات الحياة في القطاع. كما أبدى لولا المسار القانوني الذي رفعتة جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية بموجب اتفاقية منع الإبادة الجماعية، وجدد دعم البرازيل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة. وفي المقابل، أعلن فلافيو بولسونارو دعمه الصريح لكيان الاحتلال. وتكمن أهمية الموقف البرازيلي في أن البرازيل دولة كبرى من خارج المنطقة العربية، ولها وزن دبلوماسي واقتصادي وحضور في مجموعة بريكس والمؤسسات الدولية.

ختاماً، يشكّل فوز لولا محطة سياسية بارزة في البرازيل وأميركا اللاتينية، إذ يعيد البسار إلى واجهة المشهد الإقليمي، في مواجهة صعود اليمين واتساع نفوذ القوى المحافظة. غير أن دلالة هذا الفوز ستحدد بقدرة لولا على تحويله إلى مشروع حكم مستقر، عبر بناء تفاهمات مع برلمان معارض، واعتماد سياسات مالية واقتصادية مقنعة، وترميم الثقة بالمؤسسات في ظل استقطاب داخلي عميق. وبين تحديات الداخل وضغوط الخارج، سيكون الاعتبار الحقيقي لولايته الجديدة مدى قدرته على حماية استقلال القرار البرازيلي، وتوظيف ثروات البلاد لتعزيز التنمية، وترجمة مواقفه الدولية، وفي مقدمتها دعم الحقوق الفلسطينية، إلى خطوات عملية. فالفوز يفتح لولا فرصة سياسية جديدة، لكن السيادة لا تُحسم في صناديق الاقتراع وحدها، بل بما تفرضه السياسات اللاحقة من وقائع على الأرض.

شدّد لولا دا سيلفا في

خطابه السياسي

على السيادة الوطنية

واستقلالية القرار

البرازيلي. رافضاً خضوع

بلاده للاستراتيجية

الأميركية. ومؤكداً في

مواجهة ضغوط إدارة

ترامب أن البرازيل لن تتنازل

عن استقلال قرارها

الوطني

أسعار الوقود في ولاية ترامب تتجاوز

مستويات بايدن.. والأميركيون يدفعون الثمن

تواجه إدارة دونالد ترامب ضغوطًا اقتصادية متزايدة مع ارتفاع أسعار الوقود، في تطور يضع وعوده بخفض تكاليف المعيشة أمام اختبار صعب، ويعيد فتح النقاش حول كلفة العدوان على إيران وانعكاساته على الاقتصاد الأميركي.

ووفق بيانات جمعية السيارات الأميركية، بلغ متوسط سعر غالون البنزين العادي خلال الولاية الثانية لترامب ٣,٤٧٢ دولارات، متجاوزاً بفارق طفيف متوسط عهد الرئيس السابق جوبايدين البالغ ٣,٤٧١ دولارات. لكن الفارق يبدو أكثر وضوحاً في سوق الديزل، إذ بلغ متوسط سعر الغالون خلال عهد ترامب ٤,٣٤٣ دولارات، مقابل ٤,٠٧٨ دولارات في عهد بايدين. وتكتسب هذه الأرقام أهمية خاصة لأن الديزل يشكل شرياناً أساسياً للنقل والزراعة والصناعة، ما يجعل ارتفاعه عاملاً ضاعفاً على تكاليف الشحن والإنتاج وأسعار السلع. وأشار التقرير إلى أن سعره بلغ ٦,٥٢٣ دولارات للغالون في ٢٢ أيلول/سبتمبر، وسط اضطرابات في أسواق الطاقة مرتبطة بالحروب ومخاوف الإمدادات العالمية.

وتكشف هذه المؤشرات عن تحدٍّ سياسي واقتصادي لإدارة رفعت شعار تحسين الاقتصاد وخفض الأعباء عن المواطنين. فارتفاع الوقود لا يتوقف عند محطات التعبئة، بل يمتد أثره إلى كلفة النقل والغذاء والخدمات، لتتحمّل الأسر الأميركية جانباً من تبعات الاضطرابات الدولية. ووفق استطلاع رويترز/إبسوس المنشور في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، بلغت نسبة تأييد أداء ترامب ٣١ ٪، فيما لم تتجاوز نسبة الرضا عن تعامله مع الاقتصاد ٢٣ ٪. ومع اقتراب انتخابات التجديد النصفي، تتحول أسعار الوقود إلى اختبار لصداقة الوعود الرئاسية. فالمقارنة مع عهد بايدين تُظهر تجاوز متوسط البنزين نظيره السابق بفارق محدود، فيما سجّل الديزل ارتفاعاً أوضح. وبين كلفة الحروب وضغوط المعيشة، يجد البيت الأبيض نفسه أمام سؤال داخلي ملخّ: كيف يمكن تبرير الوعود بالرخاء فيما تزايد الأعباء على المواطنين؟

